

بنية الكلمة وظلال المعنى القراءات التفسيرية في ضوء الصيغ الصرفية
الباحثة. مريم جاسم هاشم الأعرجي
أ.د. ميثم مهدي الحمامي
جامعة الكوفة / كلية التربية الأساسية
Salsabelalmahde@gmail.com

الملخص

تُعد القراءات القرآنية من أهم علوم القرآن الكريم، وخاصة القراءة التفسيرية منها، فلها أثر كبير في بيان لمسات القراء من الصحابة بما سمعوه ووثقوه نقلاً عن نبي الرحمة محمد ﷺ، فقد كانت القراءات مرآة صادقة لما كانت عليه العربية في عصر الخاتم، فهي لم تكن مجرد وجوه صوتية تُقلت من قبلهم، بل كانت إدراجات وتعليقات مثلت المنبع الأول للتأويل والتفسير اللغوي، إذ كانت صادرة من النبي ﷺ نفسه، والصحابة نقلوها للتابعين ولتابعي التابعين. وأخذ القراء يتناولونها قارئ بعد قارئ حتى صارت علماً من علوم كتاب الله تعالى، فهي تربط بين فهم الرعيل الأول للآيات، وبين النحاة والمفسرون، وإن اختلف العلماء في أنواعها، وأصل نشأتها، لكن ما هو حقيقة (وجود القراءات)، فنُعد باباً من أبواب التفسير، والمعلوم أنها ليست قرآناً يُتعبد به، فالعلماء والفقهاء وضعوا لها ضوابط حتى تكون قراءة صحيحة، وكلامنا هنا عن النوع الثاني وهي القراءة الشاذة -التفسيرية منها- والتي نُقلت نقل آحاد لا تواتر. فكانت رافداً لغوياً لما فيها من جنبات صوتية وأخرى صرفية ودلالية ونحوية، والملاحظ منها أنها دليل إعجاز العربية وسعة معانيها ودلالاتها. وبلاغة تعبيرها.

الكلمات المفتاحية: (التفسيرية، صرف، اختلاف الأبنية، العدول الصرفي).

Word Structure and Shades of Meaning Interpretive Readings in Light of Morphological Forms

Researcher: Maryam Jassim Hashim Al-Araji

Supervisor: Professor Maitham Mahdi Al-Hamami

University of Kufa / College of Basic Education

Salsabelalmahde@gmail.com

Abstract

Quranic readings are among the most important sciences of the Holy Quran, especially interpretive readings. They have a significant impact on revealing the unique touches of the Companions of the Prophet (peace and blessings be upon him) in reciting what they heard and documented from the Prophet Muhammad

(peace and blessings be upon him). These readings were a true reflection of the Arabic language during the Prophet's era. They were not merely phonetic variations transmitted by the Companions, but rather additions and commentaries that constituted the primary source of linguistic interpretation and explanation, originating from the Prophet himself (peace and blessings be upon him), and transmitted by the Companions to the Successors and the Successors of the Successors. Readers continued to study it, one after another, until it became a branch of knowledge within the sciences of the Book of God Almighty. It connects the understanding of the early generations regarding the verses with that of grammarians and exegetes. Although scholars differ on its types and origins, the reality of the existence of variant readings is that they constitute a branch of interpretation. It is well-known that these readings are not part of the Quran itself, and they are not used for worship. Scholars and jurists established criteria for them to ensure their validity. Our discussion here concerns the second type: the variant reading—specifically, the interpretive variant—which was transmitted through individual narrations rather than through continuous transmission. It served as a linguistic resource due to its phonetic, morphological, semantic, and grammatical aspects. It is noteworthy that it demonstrates the miraculous nature of the Arabic language, the breadth of its meanings and connotations, and the eloquence of its expressions.

Keywords: (Interpretive, Morphology, Variant Structures, Morphological Deviation)

المقدمة

الحمد لله على نعمه كلها حمداً كثيراً لا ينقطع أبداً، والصلاة والسلام على أشرف الخلق محمد الصادق الأمين وعلى آله الطيبين الطاهرين. القراءات التفسيرية تمتاز بأنها باب من أبواب التفسير، هذا لا خلاف فيه، لكنها تُعد أيضاً رافداً من روافد العربية في مستويات اللغة، فالصحابة نقلوا ما سمعوا من النبي وأدرجوه في مصاحفهم كتعليقات موجزة، فهذه الإدراجات الثرية أنتجت تراكيب أخرى فكانت أوجهاً صوتيةً و صرفيةً ونحوية إضافة إلى أن بعضها قد أغنت العربية بدلالات جديدة، ساعدها على ذلك سعة العربية على استيعاب تلك الصيغ والتراكيب فزادتها ثراءً وبلاغة. ولنقف على جانب من هذا الإعجاز في الأثر الصرفي

الذي تركته القراءات التفسيرية؟ وماهي هذه القراءات؟ وما العدول الحاصل من القراءات التفسيرية؟ وهل للقراءات التفسيرية أثراً على اختلاف الصيغ والأبنية في الأسماء والأفعال؟ كل هذه الأسئلة وغيرها قد تبادرت إلى ذهني قبل أن أكتب في هذا الموضوع.

وبعد الإتمام من هذا البحث المتواضع، قد أجبنا عن هذه الأسئلة بأسلوب علمي أكاديمي، في معزلٍ عن أي تحيز أو تعصب، فالقراءة التفسيرية فيها من سحر البيان ما يُعجز أهل اللغة في كشف مضانه وهذا النوع من القراءة إضافة إلى أنه باباً للتأويل والتفسير، إلا أنه أغنى العربية بتنوع وسعة سواء أكان بالتركيب أو بالصيغ الصرفية التي لها دلالات مختلفة. وأما عن خطة البحث فالمنهج المتبع منهج علمي، وتحليلي للآيات مع وصف الظواهر الصرفية، مع المقارنة بين القراءة التفسيرية والقراءة المتواترة، مع توضيح الفرق بينهما. وقد قُسم البحث إلى أربعة مباحث وتمهيد، وكان على النحو الآتي:

التمهيد

المبحث الأول : التباين في أبنية الأفعال بين القراءة التفسيرية والقراءة المتواترة.

المبحث الثاني: التباين في بناء الفعل للفاعل وبنائه للمفعول في القراءتين.

المبحث الثالث: التباين بين أبنية المصادر في القراءات التفسيرية.

المبحث الرابع : العدول بين المشتقات في القراءات التفسيرية.

وختاماً هذا هو جهدنا المتواضع، راجين من المولى عز وجل أن يتقبله، ويسدد خُطانا في طريق العلم، وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين وأفضل الصلاة والسلام على حبيبه المصطفى محمد ﷺ .

التمهيد

أولاً: تعريف: الصرف: هو علم بالأصول التي تعرف بها أحوال أبنية الكلمة التي ليست بإعراب ولا بناء، ويختص بالأسماء المتمكنة والأفعال المتصرفة، فالنحو يعني بأخر الكلمة، وبه تعرف أحوال الكلمة المتنقلة، بينما الصرف يعني ببنية الكلمة، ومعرفة أنفس الكلمات الثابتة (الدويني، ٢٠١٤، صفحة ٨٨؛ الجديع، ٢٠٠٧، صفحة ١٢)، وهو تغيير في

بنية الكلمة وأصولها، ينتج عنه تغييرٌ في الصيغة والمعنى" (النمر، ٢٠٢٢). فيهتم بهيئة الكلمة، وأصولها، وما يمكن أن يصيبها من زيادة واعتلال، ومعرفة الأثر لهذه الزيادة في معنى الكلمة، وما تضيفه من معانٍ أخرى، زيادة إلى المعنى الأصلي، وللصرف دور بارز في حقل الدراسات الدلالية، فيما يخص الاسم المتمكن من حيث التعريف والتكثير، والإفراد والتنثية والجمع، ومن حيث الاشتقاق. وله دور أيضاً في دراسة الفعل المتصرف ومعرفة زمانه والصيغ المختلفة وما تتضمنه من دلالات، وما تشير إليه الزيادة في المباني من زيادة في المعاني.

ثانياً: القراءة التفسيرية: هي قراءة سيقّت على سبيل التفسير وهو يشبه من أنواع الحديث المدرج مثل قراءة سعد بن أبي وقاص (وله أخ أو أخت من أم)، وقراءة ابن عباس: (ليس عليكم جناح أن تبتغوا فضلاً من ربكم في مواسم الحج)، وقراءة عائشة، وحفصة: (والصلاة الوسطى، صلاة العصر)، وقراءة ابن مسعود: (فاقطعوا أيمانهما)، وقراءة جابر: (فإن الله من بعد إكراههن لهن غفور رحيم) وغيرها (السيوطي، ٢٠٠٨، صفحة ١٦٧/١؛ منصور، ٢٠٠١، الصفحات ٧٣-٧٤). وتعد من أهم أنواع القراءات لا باعتبارها قراءةً بحد ذاتها بل لأهميتها في تفسير وتأويل كتاب الله تعالى، وهي نوع من القراءات نبأ عليه العلماء المتقدمون، وهي مصطلح مكون من شقين القراءة، والتفسيرية. وهي ما زيد في القراءة على وجه التفسير، وتشبه من أنواع الحديث (المدرج) (السيوطي، ٢٠٠٨، صفحة ١٦٧/١؛ منصور، ٢٠٠١، صفحة ٧٣؛ النووي، ١٩٨٥، صفحة ٤٦)، وهذا تعريف متفق عليه من العلماء، فالقراءة تكون على نوعين: متواترة (يقرأ ويتلى بها)، وتفسيرية (ما سوى المتواترة)، وابن الجزري يقول: "نعم كانوا ربما يدخلون التفسير في القرآن إيضاحاً وبياناً، لأنهم محققون لما تلقوه عن النبي ﷺ قرأناً فهم آمنون من الالتباس، وربما كان بعضهم يكتبه معه" (الجزري، صفحة ٣٢/١).

القراءة التفسيرية لها أهمية تكمن في التعيين وبيان التفسير كما في قراءة (حافظوا على الصلوات والصلاة الوسطى صلاة العصر)، وأيضاً لبيان المضمّر كقراءة (فقد كذب

الكافرون فسوف يكون لزاماً) أو لرفع الإشكال في (إني أرى في المنام أفعل ما أمرت به) فهنا روي عن ابن مسعود أنه في الآية: (إِنِّي أَرَى فِي الْمَنَامِ أَنِّي أَذْبَحُكَ فَأَنْظُرُ مَاذَا تَرَى) [الصفات: ١٠٢] فهنا حدد الرؤية بالأمر بالفعل لإزالة الإشكال، وأيضاً ومنها ما يكون للاستدلال على العقيدة كقراءة (يغفر الذنوب جميعاً لمن يشاء). فمثل هذه الروايات وغيرها - وهي كثيرة - لا تعتبر قرآناً بحال، وإنما يوردها المفسرون على أساس أنها منهج الصحابي في التفسير، وقد عرض عنها بالطبع أئمة الرواية.

فيتضح أن القراءة التفسيرية هي أحد أنواع القراءات لم يجاز بها قراءة القرآن، وإنما لغرض التفسير أي قراءة بالمعنى ولقد عد البعض من العلماء القراءة التفسيرية أو القراءة بالمعنى من القراءات الشاذة؛ لأنها لم تكن مسندة إلى رسول الله ﷺ ولا يجوز قراءة القرآن بها لأنها ليست بقرآن، ولا تعدو أن تكون تعليقات لتفسير معنى أو لشرح كلمة من قبل بعض الصحابة والتابعين. بينما ابن جني أوردها كنوع مختلف عن الشاذة والمتواترة. فيقول هذه الألفاظ والحروف قد صارت مفسرة للقرآن وصحة للتأويل وعدها من العلم الذي لا تعرف العامة فضله؛ إنما يعرف ذلك العلماء وكذلك يعتبر بها وجه القراءة، ولأي نوع تُرد. وسميت هذه القراءة بالمدرجة أي: إدراجات الصحابة على أي القرآن.

المبحث الأول: قراءات تفسيرية بالتباين بأبنية الأفعال:

وزن (أفعلن): قراءة (فَأَزَلُّهُمَا): فَأَزَلُّهُمَا:

(فَأَزَلُّهُمَا الشَّيْطَانُ عَنْهَا فَأَخْرَجَهُمَا) [البقرة: ٣٦] فُرِئَتْ قراءة أخرى (فَأَزَلُّهُمَا الشَّيْطَانُ عَنْهَا) عن حمزة. هناك فرق في الوزن الصرفي بين (أزل) و(أزال).

ف(أزل): الهمزة والزاي واللام، أصلان: الضيق، والكذب، الأصل الأول: يقول الخليل: الأزل: شدة الزمان، ويقال: هم في أزل من العيش والسنة، وأزل من شدائد البلوى (الفراهيدي، ٢٠٠٣، صفحة ٦٧/١) والأصل الثاني: الكذب (الإزل)، (زكريا، ١٩٧٩، صفحة ٩٧/١) و(أزل): من الزلل: وهو عثر القدم، فيقال: زلت قدمه، ومجازاً يُقال: الزلل في الرأي والنظر. وأزل يزل فعل ثلاثي والهمزة للتعدية، ومعناه إنزلق وسقط. وأزل على وزن أفعل.

و(أزال): من الزوال، وأصله التنحية، والهمزة في كلا الفعلين هي للتعدية (الأندلسي، ١٩٩٣، صفحة ٣١١/١) وزال يزول، فعل ثلاثي والهمزة للتعدية ومعناه نجاه وأبعده. ف(أزلهما الشيطان عنها): الهمزة للتعدية من المجاز أزل قدمهما بإغوائه، وقد يكون: بمعنى جعل أسباب الفعل، أي جعل لهما أسباباً للزلل (الأندلسي، ١٩٩٣، صفحة ٣١٢/١) ويبعد (أزالهما) الشيطان عن الشجرة فهي قراءة تفسيرية فالمعنى: معروف أن الشيطان هو من دفعهما لعدم الطاعة وهنا (أزلهما) مجازاً، حملهما على الخطأ. وفي نفس الآية قراءة أخرى لأبن مسعود (فوسوس لهما الشيطان عنها فأخرجهما) (الأندلسي، ١٩٩٣، صفحة ٣١٣/١) فهنا تغير الفعل إلى الوسوسة، وهو مختلف فقد تكون الوسوسة مقدمة للزلل، وهذه القراءة مخالفة لسواد المصحف المجمع عليه، فإذن هي تفسير لا قراءة، فابن مسعود قد فسر كيفية توصل إبليس إلى إغواء آدم وحواء هو عن طريق الوسوسة، فأزلهما: من زل يزل أزل، على وزن (أفعل) وهذا الوزن غالباً للتعدية (الدويني، ٢٠١٤، صفحة ١١٢) فهنا تعدى بالهمزة للإغواء بينما وسوس يوسوس وسوسةً يستدرجهم ويغويهم والوزن مختلف (فعل).

وزن (فعل): قراءة (قَرَن): قِرْن :

(وَقَرَنَ فِي بُيُوتِكُمْ وَلَا تَبَرَّجْنَ تَبَرُّجَ الْجَاهِلِيَّةِ الْأُولَى) [الأحزاب: ٣٣] وردت في هذه الآية قراءتان: القراءة المتواترة (وَقَرَنَ) قرأ بها عاصم ونافع وأهل المدينة (الطبرسي، صفحة ٣٥٥/٨) وتكون على وجهين:

أحدهما: أن يكون من الوقار، تقول: وَقَرَ يَقرُّ وَقَارًا، أي: سكن، والأمر (قِرْ)، وللنساء (قِرْنَ)، مثل: عِدْنَ، وَزَنَّ (القرطبي، ٢٠٠٦، صفحة ١٣٩/١١)

والوجه الثاني: أن يكون من القرار، تقول: قَرَزْتُ بالمكان، بفتح الراء، و(أَقِرُّ) والأصل (أَقِرُّن) بكسر الراء، فحذفت الراء الأولى تخفيفاً مثل: ظلت، ومسست: مِسْتُ، وُقِلت حركة الراء إلى القاف، وحذفت إحدى الرائين لالتقاء الساكنين واستغني عن ألف الوصل لتحرك القاف، فصار (قَرَنَ) (الجرجاني، ١٩٨٧، صفحة ٥٥)

والقراءة الأخرى غير المتواترة: قرأ بها الباقون وهبيرة عن حفص (وَقِرْنَ) بكسر القاف (الطبرسي، صفحة ٣٥٥/٨) فالفعل (قِرْنَ) فعل أمر من الوقار، يقال: وَقَرَّ يَقْرُ وَقَارًا في المكان: إذا ثبت فيه، وَوَقَّرَ الرجلُ في منزله وَوُقُورًا (الفراء، ١٩٨٣، صفحة ٣٤٢/٢) وأصلُ قِرْنَ: (أَوْقِرْنَ) حُذفت منه الواو-فاء الكلمة-إتباعاً للمضارع (يُوقِرْنَ)، لوقوع الواو بين ياء وكسرة (الأنباري، الصفحات ٦٢٤-٦٢٩) وأبو علي: يرى أن إبدال الراء ياء كراهةً للتضعيف، كما في (قِبْرَاطٍ، وِدِينَارٍ) فالأصل (قِرَّاطٌ، وِدِنَارٌ) والتقدير: إقِرْنَ، ثم تُلقي حركة الياء على القاف كراهة تحرك الياء بالكسر، فتسقط الياء لإجتماع الساكنين، وتسقط همزة الوصل لتحرك ما بعدها فيصير (قِرْنَ) على وزن (فَلَنٌ). وأما قراءة أهل المدينة وعاصم، فعلى لغة العرب: قَرِرْتُ في المكان إذا أقمْتُ فيه (بكسر الراء) أَقَرُّ (بفتح القاف)، من باب حَمَدَ يَحْمَدُ، وهي لغة أهل الحجاز (القرطبي، ٢٠٠٦، الصفحات ١٤٠/١٧-١٤١) وهي اللغة القديمة الفصيحة. وأبو عبيد ذكرها في "الغريب المصنف" عن الكسائي، والأصل "أقررن" (الداني، ٢٠٠٥، صفحة ٩٦/١٩؛ الزمخشري، صفحة ٥٣٧/٣). "وكما قيل: (فَظَلَلْتُمْ تَغْكُهُونَ) يُريد (فَظَلَلْتُمْ) فأسقطت اللام الأولى وهي مكسورة، ثم نُقلت كسرتها إلى الظاء. وبحسب قراءة الكوفة والبصرة: (وَقِرْنَ) بكسر القاف، بمعنى: كُنَّ أهل وقارٍ وسكينة، والطبري يقول: هذه القراءة أولى بالصواب؛ لأن من الوقار ما يكون بكسر القاف، فيقال: وَقَرَّ فلانٌ في منزله، فهو يَقْرُ وَوُقُورًا فتكسر القافُ في (تَفْعِلُ) والأمر (قِرْ) كما في وَعَدَ يَعِدُ: عِدٌ، وَزَنَ يَزِنُ: زِنٌ (الداني، ٢٠٠٥، صفحة ٩٧/١٩) والنحاس جوز أن يكون (وقرن) من قررت به عيناً، فالمعنى: (وأقررن به عيناً في بيوتكن).

فيتين من ذلك أن من قرأ (وَقِرْنَ) بكسر القاف ومن قرأ بالفتح عودها على (قَرِرْتُ) بالمكان أَقَرُّ، والمعنى: (أقررن) فإذا حُففت صارت (وَقِرْنَ) حذفت الألف لثقل التضعيف في الراء، وحركتها أُلقيت على القاف. والأفضل أن يكون بكسر القاف وهو من الوقار (وَقِرْنَ في بُيُوتِكُنَّ) قَرَّ يَؤُرُّ في المكان. ويمكن أن يكون من (قَرِرْتُ) في المكان (أقره) فيحذف على أنه من (وأقررن) بكسر الراء الأولى، والكسر من جهتين، أما من الوقار، أو من

القرار (الزجاج، ١٩٨٨، صفحة ٤/٢٢٥؛ النحاس، ٢٠٠٨، صفحة ٧٧١) والنحاس يستحسن القراءة بالفتح، وأن تكون (قَرَنَ) من قُرَّة العين، وهذا رأي للأخفش الصغير، وهو رأي ضعيف؛ لأن المعنى لا يؤيده. فالمعنى والسياق العام هو أمر بالقرار في البيوت، وهذا يؤيده أغلب المفسرين واللغويين. ف(قَرَنَ) بالفتح جاء على لغة أهل الحجاز (عطية، ٢٠٠١، صفحة ٩٧/١٩؛ الأندلسي، إرتشاف الضرب من لسان العرب، ١٩٩٨، صفحة ١/٢٤٧) فيوضح أنه هناك لغتان في (وقرن) بالفتح والكسر، وبالنسبة إلى (قَرَّ) المضاعف فالراء إما أن تكون الأولى (عين الكلمة) هي المحذوفة للتخفيف فالوزن (قَلَنَ) (الفراء، ١٩٨٣، صفحة ٢/٣٤٢) أو أن تكون الراء الثانية (لام الكلمة) هي المحذوفة للتخفيف فالوزن يكون (فَعَنَ) (الحلي، صفحة ٩/١٢١) وقد تكون الراء مُبدلة من الياء فالوزن يكون (قَلَنَ)، فمن قرأ بالكسر حجتة أنه جعله من الوقار، ومن فتح أنه جعله من الاستقرار (الفارسي، ٢٠٠٧، الصفحات ٤/١٧٦-١٧٧) والسامرائي أجاز وجهين في الفعل مكسور العين عند اتصاله بنون النسوة، مضارعاً كان أو أمراً: الأول: إتمامه (يقررن-اقررن)، والثاني: حذف العين ونقل كسرتة إلى الفاء، فالمضارع (يقرن)، والأمر (قرن) (السامرائي، ٢٠١٣، صفحة ٢٤٧) وهذه الصيغ المختلفة والتي تكون إما لغة من لغات العرب، أو صيغ صرفية بحسب القراءات عند القراء واللغويين، وماهي إلا قراءات تفسيرية أفادت تعدد المقاصد بتعدد الصيغ وتباينها، والقراءة الراجحة هي القراءة المتواتر عليها والتي نزل بها القرآن.

وزن (فَعَلَ): قراءة (يُدْبَحُونَ): يُدْبَحُونَ:

(يُدْبَحُونَ أَبْنَاءَكُمْ وَيَسْتَحْيُونَ نِسَاءَكُمْ) [البقرة: ٤٩]، القراءة المتواترة (يُدْبَحُونَ) بالتشديد، والقراءة الشاذة للأزهري، وأبي محيصة (يُدْبَحُونَ) بالتخفيف (الأندلسي أ.، البحر المحيط، ١٩٩٣، صفحة ١/٣٥١؛ جني، ١٩٩٤، صفحة ١/٨١) الفعل (يُدْبَحُ) أخص من معنى (يُقْتَلُ) فالقتل أعم، فكل مذبوح مقتول وليس كل مقتول مذبوح، فالفعل (يُقْتَلُ) كلمة عامة؛ لأن مادته الاشتقاقية مادة عامة تستعمل للدلالة على معنى اشتقائي عام، هو معنى (إزهاق الروح بفعل فاعل) (الألوسي، صفحة ١/٢٥٤) والإزهاق متعدد قد يكون بالضرب، أو الطعن، أو الرمي،

أو بالخلق، أو بالدَّبْح، أو بالرجم ، فدلالة الصيغة هي المؤثر فالفعل المجرد(فَعَلَ) معناه الصرفي أعم من (افتعل) ك(كسب) أعم من (اكتسب)، فكل اكتساب كسب، وليس كل كسب اكتساب، فالكسب أعم يُراد به كل كسب على أي وجه، واكتسب للتكثير يُراد به التخصيص كقوله تعالى: (لها ما كسبت وعليها ما اكتسبت) فهذا دليل على لطف وعناية الله تعالى فقد اثبت لهم ثواب الفعل على أي صفة كان، ولم يثبت عليهم عذاب الفعل إلا على وجه المبالغة (العقدي، ٢٠١٣، صفحة ١١) (فَدَبَّحَ) فَعَلَ أخص من (دَبَّحَ) فَعَلَ، وصيغة ماضي(يَدَبِّحُونَ) فَعَلَ تقتضي التكرار، والتكثير غالباً (الدويني، ٢٠١٤، صفحة ١١٤) وهذا يقتضي تكرار متعلقاته، أي كثرة الدبح وتكرار تقتضي أن يكون المذبوح متعددًا فناسبه الجمع (أبناء) وهو بخلاف المجرد (دبح)، ومنه وجد أبو حيان أن التشديد "أولى لظهور تكرار الفعل باعتبار متعلقاته " (الأندلسي أ.، البحر المحيط، ١٩٩٣، صفحة ٣٥٢) وهذا ما يفهم من التكرار في حالة المجرد ليس من صيغة الفعل بل من متعلقاته. فالقراءة المجمع عليها أبلغ لأن (يَدَبِّحُونَ) للتكثير، بينما (يَدَبِّحُونَ) يصلح أن يكون للقليل والكثير، فمعنى التكثير أبلغ. يقول ابن جني: " أن (فَعَلْتُ) بالتخفيف، قد يكون فيه معنى التكثير، وذلك لدلالة الفعل على مصدره، والمصدر اسم الجنس وحسبك بالجنس سَعَةً وعموماً" (جني، ١٩٩٤، صفحة ٨١/١؛ الطبرسي، صفحة ٢٠٢/١) فبلاغة القرآن الكريم مقصودة فقراءة التشديد وعلى هذا الوزن أريد بها القصد وهو التكثير في الدَّبْح، أي يكثر في تَدْبِيحكم، وأما بالتخفيف فقد فهم القارئ منها الدَّبْحَ عموماً. فالصيغة الصرفية هي المؤثرة في هذا الموقف، فسبحان الله لبلاغة اختيار ألفاظه فتكون أكثر تأثيراً في النفوس، فاختيار(يَدَبِّحُونَ) بدل (يَدَبِّحُونَ) رغم أن الدبح واحد لكنها بالتشديد لها وقع أكثر إيلاماً في النفوس. والدَّبْحُ أشق الألام، فكيف إذا كان التكثير والتكرار والإسراف فيه.

المبحث الثاني: قراءات تفسيرية متباينة بين المبني للمعلوم والمبني للمجهول:

قراءة (تَبَيَّنَتْ): تُبَيَّنَتْ:

قال تعالى: (فَلَمَّا حَرَ تَبَيَّنَتْ أَلْجُنُّ أَنْ لَوْ كَانُوا يَعْلَمُونَ الْعَيْبَ) (سبأ: ١٤) تنوعت

القراءات في الآية الكريمة، في الشواذ قراءة ابن عباس والضحاك (تَبَيَّنَتْ الإنس) وهو قراءة

علي بن الحسين عليه السلام وأبي عبد الله (الطبرسي)، صفحة ٣٨٠/٨؛ السيوطي، الدر المنثور في التفسير بالمأثور، ٢٠٠٣، (صفحة ١٨٣/١) عليه السلام، وقرأ يعقوب (فلما خر تَبَيَّنَتِ الْجَنُّ أَنْ لَوْ كَانُوا يَعْلَمُونَ الْغَيْبَ) بضم التاء والباء (على بناء الفعل للمفعول) أي تبينتها الناس، وعند ابن عطية هذه القراءة بدل، وجوز أن تكون في موضع نصب بإسقاط حرف الجر أي (بأن) (عطية، ٢٠٠١، صفحة ٤١٢/٤) ومذهب سيبويه في هذه الآية: أن (أَنْ) لا موضع لها من الإعراب وإنما هي مؤذنة بجواب ما تنزل القسم من الفعل الذي معناه التحقق واليقين؛ لأن الأفعال (تبين، وتحقق، وعلم، وتيقن) تحل محل القسم، كقول: (علمت أن لو قام زيد ما قام عمرو)، فكأنما قلت: (والله لو قام زيد ما قام عمرو)، ففي الآية (ما لبثوا على هذا القول) جواب ما تنزل منزلة القسم لا جواب لو. وفي التبيان: (تَبَيَّنَتْ): على تسمية الفاعل، فالتقدير: تبين أمر الجن، و(أن لو كانوا): في موضع بدل مرفوع من (أمر) المقدر؛ لأن المعنى تبينت الإنس جهل الجن، ويجوز في موضع أي: (تبينت الجن جهلها)، ويُقرأ: (تَبَيَّنَتْ) على تسمية الفاعل فيكون على (بَيَّنْتُ) والتقدير: تبين أمر الجن (العكبري، صفحة ٣١٥) بينما أبو حيان أضرب عن ذكرها؛ لأنه على العادة في ترك نقل الشاذ الذي يخالف سواد المصحف مخالفة شديدة (الأندلسي، البحر المحيط، ١٩٩٣، صفحة ٢٥٧/٧) وذكر أبو حيان أن (تبين) يجيء بمعنى (بان) و(ظهر) فعلاً لازماً، وبمعنى (علم) متعدياً، وهذا موجود في كلام العرب كقول الشاعر:

تَبَيَّنَ لِي أَنَّ الْقَمَاءَ ذَلَّةٌ وَأَنَّ أَعْزَاءَ الرِّجَالِ طِيَالُهُا

وقول آخر:

أَفَاطِمُ إِنِّي مَيِّتٌ فَتَبَيَّنِي وَلَا تَجْرَعِي كُلَّ الْأَنَامِ يَمُوتُ

(الألوسي، صفحة ١٢٢/١١)

وعند النحاس (تبينت الجن) أي تبينت الإنس والجن، بمعنى أن الجن لو كانت تعلم الغيب لما خفي عليها موت النبي سليمان عليه السلام، وإن قراءة ابن عباس تُحْمَلُ على سبيل

التفسير، وموضعها موضع رفع على البديل من الجن (بذل اشتمال) ويجوز أن يكون موضع نصب بمعنى اللام. (النحاس، ٢٠٠٨، صفحة ٧٨٧)

يتضح مما سبق وبالرغم من الاختلاف بين العلماء في إيجاد تخریجة للقراءة الشاذة أن القراءة المتواترة الفعل فيها مبنياً للمعلوم والفاعل (الجن) وهذا واضح حكماً وتشكياً، فالجن هي من تبينت ولو علمت لم تلبث في العذاب والهوان، وأما القراءة الشاذة ماهي إلا تفسير، فقراءة يعقوب صرحت بالفاعل وهو الإنسان وجعلت الجن نائب فاعل، وإن أراد النحويين صحتها نُحوياً جعلوها بدل مرفوع، مع ذلك فهي مخالفة لسواد المصحف وحتى قراءتها بكسرة تحت الياء مستثناة ورأي أبو حيان على جانب كبير من الصحة في ترك الشاذ فرأيه صحيح، وهذه القراءة لا تعدو إلا قراءة تفسيرية لا قرآناً.

قراءة (يُعَلَّ): يُعَلَّ:

(وَمَا كَانَ لِنَبِيِّ أَنْ يُعَلَّ) (آل عمران: ١٦١) قرأ الجمهور (يُعَلَّ) بضم الياء وفتح الغين مبنياً للمفعول، وقرأ ابن كثير، وأبو عمرو، وعاصم (وما كان لنبي أن يُعَلَّ) بفتح الياء وضم الغين مبنياً للفاعل (الطبرسي، صفحة ٥٢٨/٢) وقبل معرفة وزنها الصرفي لأبد من الإشارة لمعنى الغلول، فَعَلَّ يُعَلُّ غُلُولاً : إذا خان في المغنم خاصةً، وأَعْلَّ يُعَلُّ إِغْلَالاً: خان في المغنم وغيرها (الهروي، ١٩٩٩، صفحة ١٣٨٤/٤) فهناك قراءتين : إن من قرأ: (يُعَلَّ) يعني : يخون، فيقال عَلَّ في الغنيمة، إذا خان فيها وأغل بمعناه، وقال النمر بن تولب :

جزى الله عنا جمرَةً بنت نوفلٍ جزاءً مُعَلِّ بالأمانة كاذبٍ

ومن قرأ (يُعَلَّ) فمعناه وجهين : أحدهما: ما كان لنبي أن يخون أي: يُنسب إلى الخيانة، فيقال له غللت، والآخر: ما كان لنبي أن يُخان بمعنى يسرق منه ويؤخذ من الغنيمة التي حازها (الطبرسي، صفحة ٥٢٩/٢) وتقدير (أن يعل): الغلول ف(أن والفعل) مصدر، ولا تجتمع النبوة والخيانة، وهناك من يقول: ما كان للرسول أن يكتم شيئاً من الوحي، وعن ابن إسحاق وتقديره (ما كان له أن يعل أمته فيما يؤدي إليهم). (الطبرسي، صفحة ٥٣٠/٢) ف(يُعَلَّ): أن يُلفى غالاً، أي : خائناً، كما تقول: أحمدتُ الرجلَ: إذا أصبته محموداً،

وأحمرته إذا أصبته أحمق. و(يُعَلِّ): أن يكون بمعنى يُعَلِّ منه، أي يُخَانَ منه. وهناك معنى ثالث: أن معنى (يُعَلِّ) يُخَوِّن، وهو معنى لا يصح، فلو كان كذلك لكان يُعَلِّ (الفراء، ١٩٨٣، صفحة ٢٤٦/١) والأغلال: الخيانة في المغام وغيرها ويقال: من العِلِّ : غَلَّ يَغِلُّ، ومن العُلُول: غَلَّ يَغُلُّ، والزجاج يقول: غَلَّ الرجلُ يُعَلُّ إذا خَانَ لأنه أخذَ شيءٍ في خفاء. وإن بعض أهل المدينة قرأ: أن يُعَلِّ: يريدون أن يُخَانَ، وقرأ أصحاب عبد الله: أن يُعَلِّ: يريدون أن يُسرق أو يخون، وكلاهما جائز وإن لم يقل: يغلل، وقرأ ابن عباس وأبو عبد الرحمن السلمي (أن يغل) لأنهم ظنوا يوم أحد أن الغنائم لن تُقسم كما فعل في يوم بدر، والمعنى: اتهامه فيقال: قد غل. (الفراء، ١٩٨٣، صفحة ٢٤٦/١).

وهناك عد من القراء لم يفرق بين المعنيين: (أَعَلَّ خان، وأَعَلَّ فلاناً، فنسبه إلى العُلُول والخيانة، وغلَّ غُلُولاً خان كأَعَلَّ) (أبادي، ٢٠٠٨، صفحة ١١٩٩) فعلى كل الأحوال أن الغلو هو الخيانة، لكن الاختلاف في مجيء الفعل مبنياً للفاعل أو للمفعول، فالفعل قد يجيء من الثلاثي (غَلَّ) أو من الرباعي (أَعَلَّ). فالاختلاف واضح بين العلماء حول بنائه، فالنحاس، والفراء، والأخفش (الأوسط، ١٩٩٠، صفحة ٢٣٩/١)، وأبي عبيد (الهروي، ١٩٩٩، صفحة ١٣٨٤/٤) والطبري (الداني، ٢٠٠٥، الصفحات ١٩٧/٦-١٩٨) والزجاج (الزجاج، ١٩٨٨، الصفحات ٤٨٣/١-٤٨٥) منقولون على أن (يُعَلِّ) بفتح الياء وضم الغين -مبنياً للفاعل- وبمعنى: يخون. أي ما كان لنبيٍّ أن يخون، وهذا من مقتضيات النبوة، فاستحالة اجتماع النبوة والخيانة، فالنبي معصوم من الغلو والخيانة، وهذا يبعد التوهم بنسبة الغلو للنبي. وبما أنه مبنياً للفاعل فالعكبري قدر أن يكون مفعوله محذوف تقديره (أن يُعَلِّ الغنيمة أو المال) (العكبري، صفحة ٣٠٦/١) وخالفه السمين الحلبي ورجح عدم تقدير المفعول؛ فالغرض هو نفي صفة العُلُو عن النبي ﷺ من غير نظر إلى تعلق بمفعول (الحلبي، صفحة ٤٦٦/٣) وافقه ابن خالويه (خالويه، ١٩٩٢، صفحة ١٢٢/١) ومكي (القيسي، ١٩٨٤، صفحة ٣٦٣/١) والفارسي (خالويه، الحجة في القراءات السبع، ١٩٧٩) وغيرهم. والطبري أشار إلا أن القراءة بضم الياء وفتح الغين هي قراءة عظم قرأة أهل

المدينة والكوفة، والقراء اختلفوا في تأويله، فبعضهم قال: ما كان لنبي أن يُغله أصحابه ثم أسقط الأصحاب فبقي الفعل غير مسمى فاعله، فتأويله ما كان لنبي أن يُخان. (الداني، ٢٠٠٥، صفحة ١٩٨/٦) رغم اختلاف القراءات نتيجة لاختلاف البناء بين المعلوم والمجهول لكن القراءة الراجحة هي القراءة المتواترة (يُغَلِّ) بفتح الياء وضم الغين، بالبناء للفاعل، لإجماع جمهور العلماء، ولسلامتها من الاعتراضات، وبما يتناسب مع السياق العام للآية، ولتوارد أكثر التفسير على ذلك. وبحجج مقنعة، على خلاف قراءة الجمهور (يُغَلِّ) بضم الياء وفتح الغين -مبنيا للمفعول والتي أورد فيها النحاس معنيين سبق وإن ذُكرا في البحث.

فنستخلص أن هذه القراءة مأخوذة من الفعل الرباعي (أَغَلَّ يُغَلِّ) إذا وجده غالباً، على وزن (أَفْعَلَّ) ومن معانيه وجود الشيء على صفة ما (سيبويه، ١٩٨٢، صفحة ٦٠/٤) وسيبويه أجاز مجيء الصيغتين (فَعَلَّ) و(أَفْعَلَّ) بمعنى واحد مشتركين فيما صير فاعلاً نحو: عَزَّتْ إليه وأوعِزْتُ إليه، وخَبَّرْتُ وأخبرت) كما مثله النحاس: (أحمدته إذا وجدته محموداً) و(أحمقته إذا ودته أحمقاً) وأشار النحاس أن يكون نفياً عن النبي ﷺ، فهو ليس على هذه الصفة فهو منزه عن ذلك معصوم، فترجع القراءة إلى (يُغَلِّ)، وأما معنى أن (يُغَلِّ) فراجع إلى الغلول والخيانة، وحسب رأي النحاس أن يكون المراد نفي هذه الصفة - هذا ما تقرده به النحاس-، أو أن تكون من قبل غيره تجاهه، لأن المسلم به عصمة النبي فلا يصدر عنه ذلك وأشار الفراء لذلك بقوله: المقصود من قراءة بعض أهل المدينة (أن يُغَلِّ) يريدون أن يُخان، أو أن يُسرق، فبالرغم من تعدد هذه القراءات، فتبقى القراءة المتواترة الصحيحة هي صاحبة المرتبة الأعلى لتوافقها مع الشروط الصحيحة للقراءات، وعدم تعارضها مع التفسير الصائب مع السياق وسبب النزول فبالطبع هناك ملائمة مع حادثة نزول الآية (يوم بدر نسبوا للنبي ﷺ أنه أخذ لنفسه من المغنم قطيفة حمراء حتى أظهره الله ﷻ وبرأه من الخيانة) (البحراني، ١٩٩٩، صفحة ١٢٨/٢؛ خالويه، الحجة في القراءات السبع، ١٩٧٩، الصفحات ١١٥-١١٦) مع التفسير العام لإثبات القراءة المعتمدة الصحيحة، وباقي القراءات فتحمل على التفسير، مع حفظ المقام الموقر للنبي ﷺ وتنزيهه عن صفة الغلو.

قراءة (تَعَبُدُ): يُعَبَّدُ:

الحالة الفعلية في الدراسات اللغوية الحديثة تبين حالة الفعل من حيث بناؤه للمفعول أو للفاعل، والذي يُعرف عند النحويين بالبناء للمعلوم والبناء للمجهول. فقد جاء في قوله تعالى: (إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ) [الفاحة: ٥] الفعل مبني للفاعل المعلوم وهو الضمير المستتر وجوباً في (نعبد) وتقديره (نحن)، وقُرأت قراءة شاذة عند الحسن، وأبو مجلز، وأبو المتوكل (إياك يُعَبَّدُ) بالبناء للمفعول (الأندلسي، البحر المحيط، ١٩٩٣، صفحة ٤١/١؛ خالويه، مختصر في شواذ القرآن، صفحة ٩) وعن بعض أهل مكة (تَعَبَّدُ) بإسكان الدال، وقرأ زيد بن علي، ويحيى بن وثاب، وعبيد بن عمير الليثي: (تَعَبَّدُ) بكسر النون (الأندلسي، البحر المحيط، ١٩٩٣، صفحة ١٤٠/١). هذه القراءة فيها نوع من المبالغة فالفاعل هنا محذوف (نحن) فالعبودية كلها لله تعالى فهو المعبود لكل المخلوقات، والعكبري قال: الوجه في ذلك أن المراد إثبات العبادة لله على الإطلاق والاستحقاق، فإذا قال: (تَعَبَّدُ) خص بها المخاطب دون غيره، ف(يُعَبَّدُ) أعم، ففيه اعتراف من المخاطب، أنه تعالى المستحق للعبادة من المخاطب ومن غيره (العكبري، إعراب القراءات الشواذ، ١٩٩٦، صفحة ٩٦/١) ويلحظ أن العكبري عندما أعرب (يعبد) ضعّف هذه القراءة، وعلل ذلك بقوله: إلا أن في هذه القراءة ضعفاً من جهة الإعراب؛ وذلك أن (إياك) ضمير منصوب وناصبه (نعبد) فإذا قُرئ (يُعَبَّدُ) لم يبق هذا الفعل ناصباً لـ(إياك)، بل يجب أن يُقال: أنت تُعَبَّدُ؛ لأن (أنت) ضمير مرفوع ب(تعبد) (العكبري، إعراب القراءات الشواذ، ١٩٩٦، صفحة ٩٧/١)

المبحث الثالث: قراءات تفسيرية متباينة في المصادر

المفرد والمصدر على وزن (فعالة) و(فعلة)

قراءة (سِقَايَةَ) (عِمَارَةَ): سِقَاة، عِمْرَة. (أَجَعَلْتُمْ سِقَايَةَ الْحَاجِّ وَعِمَارَةَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ) [التوبة: ١٩] قراءة ابن الزبير وأبي وجزة السعدي، ومحمد بن علي، وأبي بن جعفر (أجعلتم سقاة الحاج وعمرة المسجد الحرام)، وقراءة الضحاك (سقاية الحاج وعمرة المسجد) (جني، ١٩٩٤، صفحة ٢٨٥/١) سقاية: مصدر للفعل الثلاثي (سَقَى) وهو جمع (ساق) إلا أنه جاء على وزن (فعال)

كما في (عرق - عراق، إنسان - أناس، توم - تؤام، وبرئ - براء)، فالقياس إن كان على وزن فعال أن يكون (سقاء) إلا أنه أُنثه كما يؤنث الجمع، نحو: (حجر، حجارة، قصير، قصارة)، وقد جاء هذا التأنيث على وزن فعال هذا جاء (سقاية الحاج)؛ فهو كتأنيث ظوار وتؤام ونحو ذلك (القرطبي، ٢٠٠٦، صفحة ١٠/١٣٦) أما سقاة : جمع تكسير للاسم المفرد (ساق) بمعنى: فاعل يقوم بالسقي. والأصل فيه أن يكون الجمع على (سُقاية) وزن (فُعلة) إن كان غير معتل: كناسيء-نُساءة. وابن جني يقول: سقاة جمع ساق (جني، ١٩٩٤، صفحة ١/٢٨٥) وإن كان معتلاً جمع كجمع (قاضي، قُضاة، ناسٍ-نُساءة، غازٍ غُزاة، بارٍ- بررة)، والضحاك قرأها بضم السين (سُقاية) وهي لُغَةٌ. فالقراءة الشاذة (سقاة) والقراءة المتواترة (سقاية) تدلان على سقي الماء للحجيج فقد فسروا ما حدث من تفاخر بين العباس الذي افتخر بالسقاية، وشيبة الذي افتخر بالعمارة، والإمام علي عليه السلام الذي افتخر بالإسلام والجهاد، فبنزول هذه الآية صدّق الله عز وجل الإمام عليه السلام وكذبهما، وكان الإخبار: أن العمارة والسقاية لا تكون بالكفر وإنما تكون بالإيمان والعبادة وأداء الطاعة، فالسقاية مصدر أو اسم آلة على وزن (فِعالَة) : وهو إناء يُسقى به، والسقاية تدل على عملية السقي نفسها أو موضع السقي أو الإناء المستخدم للسقي، إذ كان من مآثر قريش (السقّاء) مهنة توفير المياه للحجاج، و(فِعالَة) يأتي مما يدل على حرفة أو صناعة أو ولاية، والسامرائي أورد أن السقي مصدر الفعل (سقى) فإذا أردت الولاية قلت (السقاية). ومنه سقاية الحاج ومنهم سقيهم الشراب (السامرائي، ٢٠١٣، صفحة ٧٦) و(سُقاة) : ما يطلق على مجموعة من الأشخاص يقومون بسقي الماء، فالتعبير القرآني (سقاية) أبلغ فهو شمل العمل برمته من السقي ومن يقوم به، وفي هذه القراءة تفسير وسؤال، أنه هل تقابلون الحدث والعمل بالجواهر فالسقاية والعمارة مصدران لفعل، والإيمان بالله هو جوهر الإسلام، فيما أنه يسأل ويستنكر حذف النياء، أي أتجعلون هذين العاملين كمن آمن بالله تعالى وجاهد في سبيله، فقرأ (سقاة، عمرة). أو أن تكون سقاية جمع ساق وعمارة جمع عامر، أو جمع ساق على التأنيث.

مصدر على وزن (فَعُول) بالضم والفتح : قراءة (لُغُوبٌ): لُغُوبٌ:

(وَلَا يَمَسُّنَا فِيهَا لُغُوبٌ) [فاطر: ٣٥] فيها قراءة رويت عن الإمام علي عليه السلام ، وسعيد بن جبير (خالويه، مختصر في شواذ القرآن، صفحة ٥٨) والسُّلَمي: (ولا يمسننا فيها لُغُوبٌ) بفتح اللام (الأندلسي، البحر المحيط، ١٩٩٣، صفحة ٣٠٠/٧؛ جني، ١٩٩٤، صفحة ٢٠٠/٢؛ الألويسي، صفحة ٢٠٠/٢٢) وابن جني يرى في ذلك وجهان:

الأول: حمله على ما جاء من المصادر على وزن (فَعُول)، نحو: وضوء، ولوغ، وقود.
والثاني: حمله على أنه صفة لمصدر محذوف، أي: (لا يمسننا فيها لغوب لغوب)، نحو: شعر شاعر، وموت مائت (الألويسي، صفحة ٢٠٠/٢٢) فيصف (اللغوب) بأنه (قد لغب)، أي أعيا وتعب، وهو من ضروب المبالغة، ويقال: جن جنونه، وخرجت خوارجه، واستشهد بقول الشاعر:

إذا ناقة شدت برحل ونمرق ... إلى حكم بعدى فضل ضلالها (الجامعة الأمريكية، ١٩٧٩، صفحة ١٠٠)

وأبو حيان جوز أن يكون مصدراً كالتعب، أو صفة لمضمر والتقدير: أمر لغوب. والزجاج عنده كلا القراءتين (لُغُوبٌ) بفتح اللام، و(لُغُوبٌ) بضم اللام، والضم أكثر وروداً ومعنى (لغوب) شيء يلغب منه أي لا نتكلف شيئاً نَعْيًا منه (الزجاج، ١٩٨٨، صفحة ٢٧١/٤) واللغوب: التعب والمشقة . فهذا يُثبت أن القراءة التفسيرية أفادت سعة في الصيغ بين المصدر (لُغُوبٌ) على وزن (فَعُول)، والصفة (لُغُوبٌ) على وزن (فَعُول). وهذا أدى لتتوع بين المصدر والصفة.

المبحث الرابع: العدول بين المشتقات:

العدول بين اسم الفاعل وصيغة المبالغة، وزن (فَعِيل): قراءة (مَلِكٌ): مَلِيكٌ:

قوله تعالى: (مَلِكٌ يَوْمَ الدِّينِ) [الفتحة: ٤] إن إحدى القراءات الشاذة في (مالك) قرأت: (مليك يوم الدين) على وزن (فَعِيل) في الرفع والنصب والجر (العكبري، التبيان في إعراب القرآن ، صفحة ٦/١) قرأها أبِي، وأبو هريرة، وأبو رجاء العطاردي (الأندلسي، البحر

المحيط، ١٩٩٣، صفحة ١/١٣٣) و(ملك) في هذه القراءة هي من صيغ المبالغة، للدلالة على الكثرة والمبالغة في الملك. أو صفة مشبهة تدل على ثبوت صفة الملك. وابن خالويه في المختصر جعل كلمة (ملك) مساوية لـ(ملك) فقال: "وأكثر ما يجيء في كلام العرب وأشعارهم (مَلِك) و(ملك) : لغة فصيحة، وإن لم يقرأ بها أحد، فابن الزبير يخاطب الرسول ﷺ:

يا رسول الملك إن لساني ... راتق ما فتقتُ إذ أنا بُورُ
إذ أُجاري الشيطان في سنن الفر...ببومن مال ميله متبور

والفرزدق في شعره جمع بين اللغتين :

إن الذي سمك السماء بنى لنا بيتاً دعائمه أعزُّ وأطولُ
بيتاً بناه لنا الملك وما بنى ملك السماء فإنه لا يُنقلُ (خالويه،
إعراب القراءات السبع وعللها، ١٩٩٢، صفحة ١/٤٧)

فهنا ابن خالويه جعل (ملك) لغة في (ملك) مستدلاً بأبيات الفرزدق وابن الزبير والقرطبي ذكر أن فيه أربع لغات: مَالِكٌ وَمَلِكٌ وَمَلِكٌ مُخَفَّفَةٌ مِنْ مَلِكٍ وَمَلِيكٌ (القرطبي، ٢٠٠٦، صفحة ١/٢١٥) وقال الشاعر:

وَأَيَّامٍ لَنَا غُرٌّ طَوَالٍ ... عَصَيْنَا الْمَلِكَ فِيهَا أَنْ نَدِينَا

ووردت (ملك) عند لبيد بن ربيعة :

فَأَفْنَعُ بِمَا قَسَمَ الْمَلِيكُ فَإِنَّمَا ... قَسَمَ الْخَلَاتِقُ بَيْنَنَا عَلَامُهَا

فهي وإن كانت لغات فهي تناوب بين صيغة اسم الفاعل (المتصرف بالملك) والصفة المشبهة التي تدل الثبوت وتعني صاحب الملك. أو على المبالغة في ممارسة الفعل (الملك) فيدل على الكثرة والمبالغة، فالعدول بينها بحسب قراءة القراء وفهمهم لتأويل المعنى فيعرف من السياق العام. فكلها تصب في باب التفسير والتبيين.

التناوب في صيغ المبالغة على وزن (فُعَال): قراءة (عُجَاب): عُجَاب:

(أَجَعَلَ الْآلِهَةَ إِلَهًا وَجِدًّا إِنَّ هَذَا لَشَيْءٌ عُجَابٌ) [ص: ٥] قرأ الإمام علي عليه السلام وعيسى وابن مقسم: (أجعل الآلهة إلهاً واحداً إن هذا لشيءٌ عُجَاب) بشد الجيم (الأندلسي، البحر المحيط، ١٩٩٣، صفحة ١٣٨/٩) (الفراء، ١٩٨٣، صفحة ٣٩٨/٢) (جني، ١٩٩٤، صفحة ١٧٨/٢) فلفظة (عجَاب) بالتشديد أبلغ بمعنى بليغ من العجب، و(عُجَاب) على زنة (فُعَال) بناء مبالغة، كرجلٍ طُوالٍ وسُراعٍ في طَويلٍ وسريع، وقالوا بشد الجيم: رجلٌ كُرَامٌ وطَعَامٌ وطَيَّابٌ، وهو أبلغ من المخفف. ومقاتل يقول: إنها لغة أزد شنوءة (الأندلسي، البحر المحيط، ١٩٩٣، صفحة ٣٦٩/٧) بينما الفراء ذهب إلى أنهما واحد (عجَاب) و(عُجَاب) واستشهد بقوله تعالى: (وَمَكْرُؤًا مَكَرًّا كُبَّارًا) [نوح: ٢٢]، طبعاً الفراء (الفراء، ١٩٨٣، صفحة ٣٩٨/٢) انفراد برأيه هذا، فالتضعيف أبلغ من التخفيف فزيادة المبنى تؤدي هنا إلى زيادة بالمعنى فأكثر وبالغ في التعجب فالوزن والبنية الصرفية في صيغة المبالغة أبلغ في التضعيف منها في التخفيف، وهذا رأي أشاد به ووافقه الزمخشري وأبو حيان (الأندلسي، البحر المحيط، ١٩٩٣، صفحة ٣٦٩/٧) (الزمخشري، صفحة ٢٤٣/٥) فبلا أدنى شك أن التضعيف أبلغ من التخفيف. وقد وردت القراءة الشاذة (عُجَاب) على وزن (فُعَال) وهو من الأوزان التي ترد لزيادة المبالغة وتكون قليلة، فيرى الصرفيون القدماء أنها سماعية لا يُقاس عليها (الراجحي، صفحة ٧٨) والعدول في هذه القراءة من باب التفسير بأن الشيء شديد التعجب، وأكثر مبالغة.

العدول في وزن (فعول) بين الجمع والمصدر: قراءة (الْعَرُورُ): العُرُور.

(وَلَا يَعْزُرْكُمْ بِاللَّهِ الْعَرُورُ) [القمان: ٣٣] قراءة الجمهور (العُرُور) بفتح الغين، والقراءة الأخرى (ولا يعزركم بالله العُرُور) عن سِمَاك بن حرب وأبو حيوة وابن السَّمِيْع بضم الغين (جني، ١٩٩٤، صفحة ١٧٢/٢). والنحاس جوز: أن يكون (عُرُور) جمع عَارٍ، أو جمع عَرٍ، ويشبه (نَهَكَهُ الْمَرَضُ نُهُوكًا، وَلَزَمَهُ لُزُومًا) (القرطبي، ٢٠٠٦، صفحة ٤٩٦/١٦) ووجه النحاس قراءة الجمهور بذكر معنى (العُرُور) بالفتح على زنة (فُعُول) فيقال: فُلَانٌ أَكُوْلٌ إِذَا كَانَ كَثِيرَ الْأَكْلِ، وَضُرُوبٌ إِذَا كَانَ كَثِيرَ الضَّرْبِ، لِذَلِكَ قِيلَ لِلشَّيْطَانِ؛ لِأَنَّهُ يَعْزُرُ ابْنَ آدَمَ

كثيراً، فإن غره مرة واحدة فهو (غَارٌّ)، ويصلح غَارٌّ للكثير، فأما غُرُورٌ فلا يصلح للقليل. وهذا أجمع عليه المفسرين ، فيكون بالفتح اسم للغار وهو الشيطان، والفراء جعله عاماً لكل ما يُعْرُ الإنسان (الفراء، ١٩٨٣، صفحة ٢/٢٣٠)، والطبري أطلقه على كل ما عرَّ الإنسان كائناً ما كان شيطاناً أو إنساناً أو دنياً وأما (العُرُور) بضم الغين، فهو مصدر من (عَرَّرْتُهُ عُرُوراً) (الداني، ٢٠٠٥، صفحة ١٨/٥٨٣) وحسب ما قال الزجاج: أن الأصل بفتح الغين فهو صيغة مبالغة للشيطان، فلما كثرت الصفة وثبتت فيه سُمِّيَ بها. فمما سبق نستخلص أن العُرُور: بضم الغين على وزن (فُعُول) وهذا ما أجازته النحاس، ويكون على ثلاثة:

١- غُرُور: جمع (غَارٌّ) على وزن (فَاعِل) كشاهد وشهود، وقاعد وقعود ، وجالس وجلوس.

٢- غُرُور: جمع (عَرَّ) على وزن (فَعْل) مصدراً لعَرَّرْتُهُ عَرّاً.

٣- غُرُور: مصدر على وزن (فُعُول) عَرَّرْتُهُ عُرُوراً.

والقياس في مصدر المتعدي (فَعْل) أن يكون على وزن (فَعْل) (سيبويه، ١٩٨٢، صفحة ٤/٥) نحو: قَتَلَ قَتْلاً، وأَكَلَ أَكْلاً، وأما أن يكون على وزن (فُعُول) فهو ما كان شاذاً. فالقراءة الشاذة أفادت عدولاً بين صيغ الجمع والمصدر، وبلا شك أن قراءة الجمهور هي القراءة الراجحة المتواترة، رغم أن القراءتين بمعنى التحذير من الإغترار بالشيطان. العدول بين صيغة اسم الفاعل والصفة المشبهة : قراءة (سَائِعٌ): سَيْغ.

(هَذَا عَدَبٌ فُرَاتٌ سَائِعٌ شَرَابُهُ) [فاطر: ١٢] وقرأ عيسى الثقفي (هذا عذبٌ فُراتٌ سَيْغٌ شرابه) (جني، ١٩٩٤، الصفحات ٢/١٩٨-١٩٩) (عطية، ٢٠٠١، صفحة ٤/٤٣٣) (الحلبي، صفحة ٩/٢٢٠) قال ابن جني: هو محذوف من (سَيْغ)، بمنزلة مَيْتٍ من مَيْتٍ، وهَيِّنٍ من هَيِّنٍ، وعينه واو، وأصله (سيوغ)، كميوت في الأصل. يدل على كون عينه واو، وقوله: هذا أسوغ من هذا، وهي أخته سَوَعَةٌ وَسَوَعْتُهُ، أي: يسوغ لها وتسوغ له، أي : يقبلها طبعه، ويقبله طبعها. فسائغ اسم فاعل من الفعل (ساغ) والأصل (سوغ)، وبه يرتفع (شرابه)، ويقرأ (سَيْغ) بالتشديد على وزن (فَيْعِل) وهو صفة مشبهة تدل على الثبوت من (ساغ) بمعنى:

(هنيء)، وجذرها: سوغ، مثل: (سَيِّد) وأصله (سَيُوع) كَمَيُوتٌ من ساغ الشراب يسوغ سوغاً (الهمذاني، ٢٠٠٦، صفحة ٣١٩/٥) ويقرأ بالتخفيف أيضاً مثل: (هَيْن) و(مَيْت) (الخطبي، صفحة ٢٢٠/٩) وبالتخفيف يكون (سيغ) مصدر للفعل (ساغ). فالقراءة فيها عدول من اسم الفاعل (سائغ) إلى الصفة المشبهة (سيغ) أن شُدَّت، وللمصدر بالتخفيف. فالقراءة تفسيرية أفادت العدول بين الصيغ الصرفية وإن كانت دلالاتها كلها على أنه شرابٌ هنيءٌ وسهل، لكن (سائغ) تدل على الحدث ومن قام به (سهولة الشرب) بشكل غير دائم، و(سيغ) الصفة المشبهة فيها ملائمة للثبوت والاستمرار وهو ما فهمه القراء بمناسبة وصف نعيم الجنة وطيب الماء، ويبدو واضحاً أن سائغ هنا في سياق الصفة المشبهة فهي تدل على ملازمة للماء الفرات العذب الهنيء المذاق، لما في نعيم الجنة من ملازمة. وكذلك هناك معنى آخر لـ(سيغ) بكسر السين اسم لناحية بخراسان (آبادي، ٢٠٠٨، صفحة ٨٢٩)

الخاتمة

الحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات، في ختام رحلتنا في رحاب القراءات التفسيرية، والأثر الذي تركته من ناحية الأوزان الصرفية وبعد هذا العرض السريع، يمكننا أن نخرج بخلاصة النتائج الحاصلة من خلال بحثنا المتواضع:

١- القراءات بصورة عامة والقراءات التفسيرية خاصة تركت أثراً صرفياً من خلال إدراج صيغ صرفية جديدة غير صيغ القراءة المتواترة. وإن التغير الصرفي في القراءات ليس مجرد تنوع لغوي، بل هو ثراء دلالي يفتح آفاق واسعة يستوعب من خلالها مقاصد الشريعة، ويبين التفسير.

٢- تُعد القراءات التفسيرية المصدر الأول والمباشر للتفسير فهي لمسات للرعيل الأول من الصحابة، سمعوه من النبي ﷺ وذكروه في مصاحفهم، وقد يكون حقيقة ما فهموه منه، فهي باباً مختصراً لتفسير بيان آيات الله تعالى. وإن اختلاف الصيغ يكشف عن وجوه تفسيرية متعددة، تؤكد إعجاز النظم القرآني.

- ٣- بينت الدراسة أن التباين في أبنية الأفعال أدى إلى صيغ أفعال أخرى وبالتالي لمعانٍ مختلفة ك(زال، وأزال) و(يغل ويُغل) و(يُدبَحون ويُدبَحون).
- ٤- بينت الدراسة أن العدول في صيغ المشتقات أدى إلى صيغ ومعانٍ مختلفة ك(مالك ومليك) و(سائغ وسيغ) و(لُغوب ولُغوب). يترتب عليها حكماً فقهياً، أو لفظة عقائدية مغايرة.
- ٥- أظهرت القراءات التفسيرية العلاقة بين اللغة والتفسير من خلال إبراز الأثر الصرفي لها وساعدها على ذلك سعة العربية ومرونتها، فالعربية كانت وعاءً يستوعب تنوع القراءات لخدمة المعنى التفسيري.
- ٦- أكدت الدراسة ضرورة الجمع بين علم الصرف وعلوم التفسير للوصول إلى فهم أعمق للقرآن الكريم.

المراجع

١. ابن الحاجب جمال الدين الدويني. (٢٠١٤). الشافية في علمي التصريف والخط (المجلد ٣). مكة المكرمة: المكتبة المكية.
٢. ابن جنبي. (١٩٩٤). المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها. القاهرة.
٣. ابن خالويه. (١٩٧٩). الحجة في القراءات السبع (المجلد ٣). بيروت: دار الشروق.
٤. ابن خالويه. (١٩٩٢). إعراب القراءات السبع وعللها (المجلد ١). القاهرة: مكتبة الخانجي.
٥. ابن خالويه. (بلا تاريخ). مختصر في شواذ القرآن. القاهرة: مكتبة المتنبي.
٦. ابن عطية. (٢٠٠١). المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز (المجلد ١). بيروت: دار الكتب العلمية.
٧. أبو اسحاق الزجاج. (١٩٨٨). معاني القرآن وإعرابه (المجلد ١). بيروت: عالم الكتب.
٨. أبو البركات الأنباري. (بلا تاريخ). الأنصاف في مسائل الخلاف بين البصريين والكوفيين.
٩. أبو البقاء العكبري. (١٩٩٦). إعراب القراءات الشواذ (المجلد ١). بيروت: عالم الكتب.

١٠. أبو البقاء العكبري. (بلا تاريخ). التبيان في إعراب القرآن . فريق بيت الأفكار الدولية.
١١. أبو الحسن الأخفش الأوسط. (١٩٩٠). معاني القرآن (المجلد ١). القاهرة: مكتبة الخانجي.
١٢. أبو بشر عمرو بن عثمان سيبويه. (١٩٨٢). الكتاب (المجلد ٢). القاهرة: مكتبة الخانجي.
١٣. أبو حيان الأندلسي. (١٩٩٣). البحر المحيط (المجلد ١). بيروت- لبنان: دار الكتب العلمية.
١٤. أبو حيان الأندلسي. (١٩٩٨). إرتشاف الضرب من لسان العرب (المجلد ١). القاهرة: مكتبة الخانجي.
١٥. أبو زكريا الفراء. (١٩٨٣). معاني القرآن (المجلد ٣). بيروت: عالم الكتب.
١٦. أبو علي الفارسي. (٢٠٠٧). الحجة في علل القراءات السبع (المجلد ١). بيروت: دار الكتب العلمية.
١٧. أبو عمرو عثمان بن سعيد الداني. (٢٠٠٥). جامع البيان في القراءات السبع المشهورة (المجلد ١). بيروت: دار الكتب العلمية.
١٨. أبو محمد مكي بن أبي طالب القيسي. (١٩٨٤). الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها وحججها (المجلد ٣). بيروت: مؤسسة الرسالة.
١٩. أبي الخير محمد بن محمد الشهير بابن الجزري. (بلا تاريخ). النشر في القراءات العشر . بيروت: دار الكتب العلمية .
٢٠. أبي جعفر النحاس. (٢٠٠٨). إعراب القرآن (المجلد ٢). بيروت: دار المعرفة.
٢١. أحمد الهروي. (١٩٩٩). الغريبين في القرآن والحديث (المجلد ١). المملكة العربية السعودية: مكتبة مصطفى الباز.
٢٢. أحمد بن فارس بن زكريا. (١٩٧٩). معجم مقاييس اللغة . دار الفكر .

٢٣. أحمد خالد شكري وأحمد محمد مفلح القضاة ومحمد خالد منصور. (٢٠٠١). مقدمات في علم القراءات. عمان: دار عمار.
٢٤. البناء أحمد بن محمد (١١١٧هـ) اتحاف فضلاء البشر ، تح د. شعبان محمد (١٤٠٧هـ). (بلا تاريخ).
٢٥. الجامعة الأمريكية. (١٩٧٩). ديوان أوس بن حجر (المجلد ٣). بيروت: دار صادر.
٢٦. الخليل بن أحمد الفراهيدي. (٢٠٠٣). العين (المجلد ١). بيروت: دار الكتب العلمية.
٢٧. السمين الحلبي. (بلا تاريخ). الدر المصون في علوم الكتاب المكنون . دمشق: دار القلم .
٢٨. السيوطي جلال الدين (٩١١هـ)، الإتقان في علوم القرآن ، تح: شعيب الأرنؤوط، بيروت. (بلا تاريخ).
٢٩. الفضل بن الحسن الطبرسي. (بلا تاريخ). مجمع البيان في تفسير القرآن. بيروت: دار إحياء التراث العربي.
٣٠. المنتجب الهمذاني. (٢٠٠٦). الكتاب الفريد في إعراب القرآن المجيد (المجلد ١). المملكة العربية السعودية: دار الزمان.
٣١. جار الله الزمخشري. (بلا تاريخ). الكشف عن حقائق غوامض التنزيل (المجلد ١). مكتبة العبيكان.
٣٢. جلال الدين السيوطي. (٢٠٠٣). الدر المنثور في التفسير بالمأثور (المجلد ١). القاهرة: مركز هجر.
٣٣. جلال الدين السيوطي. (٢٠٠٨). الإتقان في علوم القرآن (المجلد ١). بيروت-لبنان: مؤسسة الرسالة ناشرون.
٣٤. رضا هادي العقيد. (٢٠١٣). العموم الصرفي في القرآن الكريم. بغداد: المركز التقني.
٣٥. عبد القاهر الجرجاني. (١٩٨٧). المفتاح في الصرف (المجلد ١). بيروت: مؤسسة الرسالة ، دار الأمل.

٣٦. عبد الله بن يوسف الجديع. (٢٠٠٧). شذا العرف المنهاج المختصر في علمي النحو والصرف (المجلد ٣). بيروت- لبنان: مؤسسة الريان.
٣٧. عبدة الراجحي. (بلا تاريخ). التطبيق الصرفي. بيروت: دار النهضة العربية.
٣٨. علي النمر. (٢٠٢٢). التصريف شرح البداية في علم الصرف . مصر.
٣٩. مجد الدين الفيروز آبادي. (٢٠٠٨). القاموس المحيط. القاهرة: دار الحديث.
٤٠. محمد بن أحمد القرطبي. (٢٠٠٦). الجامع لأحكام القرآن والمبين لما تضمنه من السنة وآي الفرقان (المجلد ١). مؤسسة الرسالة.
٤١. محمد فاضل السامرائي. (٢٠١٣). الصرف العربي أحكام ومعاني (المجلد ١). بيروت: دار ابن كثير.
٤٢. محمود الألوسي. (بلا تاريخ). روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني . بيروت: دار إحياء التراث العربي.
٤٣. محي الدين بن شرف النووي. (١٩٨٥). التقريب والتيسير لمعرفة سنن البشير النذير . بيروت: دار الكتاب العربي .
٤٤. هاشم البحراني. (١٩٩٩). البرهان في تفسير القرآن (المجلد ١). بيروت: مؤسسة الأعلمي.